

إقرار قانون تعزيز الشفافية في القطاع يقوّي الحكومة الانظار إلى هيئة مكافحة الفساد ومراسيم تطبيقه

أقر المجلس النيابي في جلسته أمس العدد من القوانين ومعظمها مالية إقتصادية، ومن أهمها إقتراح القانون الرامي إلى مكافحة الفساد في عقود النفط والغاز الذي أقرته اللجان النيابية في 6 أيلول الجاري، ليتقم بناء خطوة اضافية وأساسية في ملف النفط والغاز وبخاصة في ما يتعلق بحكومة هذا القطاع والشفافية المطلوبة. مع اقرار قانون مكافحة الفساد في عقود النفط والغاز في الجلسة التشريعية أمس والذي يعتبر عرابة النائب السابق جوزف الملعوف الذي عمل لأشهر طويلة على وضع تفاصيله، أصبحت للبنان منظومة حوكمة في قطاع البترول من الامم في العالم. وبالفعل، وصفت العديد من التقارير أهمية المنظومة التشريعية التي توافق قطاع النفط والغاز في لبنان الذي بات يوصف بين الدول الاولى من حيث منظومة الحكومة القانونية والتنظيمية والممارسة التطبيقيّة ضمن دورات التراخيص. أما اليوم، وبعد إقرار هذا القانون، فقد أصبحت الاجراءات المتعلقة بالشفافية ضمن هذا القطاع ملزمة ولم تعد توصيات غير ملزمة ولا يستطيع اي وزير مقبل او اي هيئة او اي موظف في المستقبل ان يستنبط في تطبيقها او عدم تطبيقها. هذا القانون الذي ولد أمس، شهد مناقشات طويلة ضمن اللجنة الفرعية المنشقة من الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه التي كلفت في الاشهر الماضية بدرس وتعديل اقتراح قانون دعم الشفافية في قطاع البترول المقدم من معلوم، وأدخلت خلال اجتماعات لجنة الاشغال والجان المشترك بعض التعديلات الطفيفة التي لا تمس الجوهر. وتركزت النقاشات في السابق حول البنود المتعلقة بسبل مكافحة الفساد وتفاصيل مراقبة العقود التي توقع مع الشركات المشغلة او الشركات صاحبة الحقوق وغيرها من التفاصيل. القانون الذي أقر يتلافق مع المنظومة المتكاملة المطلوبة لتعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز، وهو يشمل كل مراحل ما يعرف بـ"سلسلة القيمة" اي ما يعرف بالـ" value chain " ، ولهذا القانون أهمية على صعيد نشر كل المعلومات من الجهات المعنية في حوكمة القطاع، من الحكومة الى وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول والشركات صاحبة الحقائق، والشركات صاحبة الحقائق، واستناداً الى القانون 132/2010، ليشمل مرحلة التأمين المسبق، والمزايدات للاستكشاف والانتاج، اضافة الى منح حق الاستكشاف والانتاج وصولاً الى مرحلة الاستكشاف والانتاج حتى الانتهاء منه، الى ازالة المنشآت. وفي التفاصيل المهمة لهذا القانون انه يضع أيضاً ضوابط حول تحديد الجهات المسؤولة عن الرقابة للقطاع وعن المساءلة والمتابعة. وتعتبر المديرية التنفيذية للمبادرة اللبنانيّة للنفط والغاز ديانا قيسى، ان قانون تعزيز الشفافية هو أداة أساسية لبناء قطاع سليم يمكن الشعب اللبناني من الاستفادة من ثروته الطبيعية. أما اليوم، فالمطلوب يبقى اقرار المراسيم التطبيقية التي يجب ان تترافق مع هذا القانون وهي عديدة، ولكن من أهم الامور التي يجب التتبّع اليها هي ضرورة إقرار قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي مرحلة المراقبة في تطبيق هذا القانون لكونها المرجع القضائي الضوري في ما يتعلق بالشفافية، وبحسب قانون تعزيز الشفافية المطروح، تعتبر هذه الهيئة مسؤولة عن مراقبة ملائمة تنفيذ القانون. ولكن، لحين إقراره، تقرر إتخاذ إجراءات مرحلية تكون بموجتها النيابة العامة المالية من خلال تشكيل الهيئة. وفي تفاصيل بنود القانون، يجب التشديد على أهمية ما له علاقة بموجبات النشر والافصاح والتي تتناول كل الانشطة البترولية المغطاة عبر سلسلة القيمة، حيث تبدأ من عملية التأهيل المسبق للشركات فتوجب نشر الاسئلة والاستيضاحات المقدمة من الشركات مع الردود والاجابات الواردة عنها. إضافة الى ذلك، يتطلب القانون من هيئة إدارة البترول نشر توصياتها المتعلقة بنتائج دورة التراخيص، كما يحتم القانون نشر العقود النفطية والغازية الموقعة ما بين الدولة اللبنانية وأصحاب الحقائق. والجدير ذكره أيضاً أن القانون ينص على وجوب نشر المعلومات والدراسات المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة العائد للأنشطة البترولية، وهذا سيساعد المنظمات المختصة على مساعدة الدولة في مراقبة إداء الشركات بالنسبة الى هذا الامر. بالإضافة الى ما سبق، هناك أيضاً مواد تتعلق بالتفقات الاجتماعية ومراقبة كيفية صرفها، وذلك للتأكد أن هذه المبالغ المخصصة من الشركات لإفادة المجتمع اللبناني لا تذهب الى منفعة جهة واحدة معينة. أما المرحلة المقبلة فيجب ان تشهد على اقرار المراسيم التطبيقية لهذا القانون، بالإضافة الى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهي الهيئة المشرفة على تنفيذ هذا القانون بطريقة سليمة وفعالة من هنا، تمنى قيسى التي تمثل المبادرة اللبنانيّة للنفط والغاز، أن يصبح هذا القانون ساري المفعول في أقرب فرصة لكي يتمكن الشعب اللبناني من الاستفادة من ثروته الطبيعية. ولبنان كان قد عبر مراراً عن نيته وعزمه الانضمام الى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية(EITI) ، ولبنان كان أول دولة اعلنت نيتها الانضمام الى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية(EITI) حتى قبل نصوح قطاع البترول فيه. هذه المبادرة تخلق شراكة بين ثلاثة أطراف هي هيئة إدارة قطاع البترول، الشركات الحاصلة على تراخيص الاستكشاف والإنتاج، المجتمع المدني. ومن هنا، يتلاعم القانون الرامي إلى مكافحة الفساد في عقود النفط والغاز الذي أقره المجلس النيابي مع هذه المبادرة حول الشفافية ومع ورود بعض الاضافات التي تراعي متطلبات السجل البترولي اللبناني الاساسي لكونه يسمح للجميع بالاطلاع على أسماء المستثمرين في القطاع وأصحاب الشركات وكل من يعمل في قطاع النفط والغاز اللبناني.